

تجارب عالمية في مجال المالية الإسلامية - نموذج ماليزيا -

يمينة بلحية^{1*}، بن حدو أمينة²

¹ كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر(الجزائر)،

مخبر بحث: إدارة الجماعات المحلية والتنمية المحلية

² كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت،(الجزائر)،

مخبر بحث: الاسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية

ملخص: تعد ماليزيا نموذجا للدول التي استطاعت توفير بيئة ملائمة نسبيا لعمل البنوك الإسلامية، وهذا ما أمكنها من إدارة السيولة النقدية بفاعلية أكبر وفق آلية تعتمد على القواعد الشرعية في تسيير السيولة النقدية بعيدا عن الربا والغرور، وبقية المعاملات المخالفة للضوابط والنصوص الشرعية التي تحكم المعاملات المالية الإسلامية، وفي الأخير تمكنت من جلب الادخارات التي تبحث عن فوائد ربوية مثل ما هو الحال في النظام المالي التقليدي، وعلى هذا الأساس سنحاول إعطاء من خلال هذه الورقة البحثية صورة شاملة حول تجربة بنك الإسلامي الماليزي في التورق المصرفي.

الكلمات المفتاح: التورق المصرفي المنظم، ماليزيا، البنك الإسلامي الماليزي.

Abstract: Malaysia is a model for countries that have been able to provide a relatively favorable environment for the work of Islamic banks. This has enabled it to manage liquidity more effectively according to a mechanism based on Shari'a rules in the management of liquidity away from usury and vanity. And the rest of the transactions contrary to the controls and texts of Islamic governing Islamic financial transactions and finally managed to bring savings looking for interest rates such as the case in the traditional financial system, and on this basis we will try to give through this paper a comprehensive picture on the experience of the Islamic Bank of Malaysia in Tawarruq The bank.

Keywords: Structured Banking Tawarruq, Malaysia, the Islamic Bank of Malaysia.

I - تمهيد:

تشهد الساحة المصرفية و المالية الدولية اقبالا على أدوات التمويل الإسلامي بعد الازمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008، خصوصا و ان البنوك الإسلامية فرضت نفسها على الساحة الاقتصادية و سوق المال في العالم العربي بل و الدولي و اصبح وجود هذه البنوك واقعا ، رغم كل التحديات التي واجهتها .

فتزايدت المؤسسات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة جعلها بحاجة الى تشكيلة متنوعة من الأدوات و المنتجات المالية الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، حيث اصبح التطوير و الابتكار في المنتجات المصرفية و الأدوات المالية ضرورة للدول العربية و الإسلامية عموما و البنوك الإسلامية بصفة خاصة ، و ذلك بسبب التحديات المختلفة التي تواجه هذه الدول سواء محليا أو دوليا ، لذلك تعتبر الية التورق المصرفي من بين الابتكارات و التحديات التي مست الهندسة المالية الإسلامية ، اذ يؤدي التورق دورا بارزا في توفير السيولة و إدارة السيولة ، فهي تعتبر من اهم الأدوات التمويلية الإسلامية الواعدة ، وفي هذا الصدد يمكن طرح التساؤل التالي: ماهي تطبيقات آلية التورق المصرفي في بنك اسلام ماليزي؟

II. الإطار العام حول التورق المصرفي:**1. التورق لغة:**

مأخوذ من الورق والدرهم المضروبة من الفضة أو المئال من الدرهم، ويجمع علأوراق، وسميت بذلك لأنها تشتري بالسلعة يبيعها بالورق، فإن مقصودها الحصول على الورق بالسلعة، والمراد بالورق النقود علأختلاف اصنافها.(منذر و بركات، 2005، صفحة 03) وفي هذا المعنى ذكر القرآن الكريم الورق في قوله تعالى " فابعثوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة ... " (سورة الكهف)

2. التورق اصطلاحا: التورق من الناحية الاصطلاحية، يكمن في أن يشتري الرجل سلعة بثمن مؤجل ثم يبيعها بنقد لغير البائع بأقل مما اشتراها به ليحصل بذلك على النقد. فإن باعها إلى بائعها الأول فهي العينة الممنوعة، وإن باعها إلى طرف ثالث فهي التورق. يعني التورق في اصطلاح الفقهاء " شراء سلعة في حوزة البائع وملكه بثمن مؤجل، ثم يبيع المشتري السلعة بنقد لغير البائع للحصول على النقد الورق.

3. الفرق بين التورق والتوريق (الدبو ا.، 2009، الصفحات 02-03):

يخلط الكثيرون بين مصطلحي التورق والتوريق، فالتورق سبق وعرفناه، أما التوريق فيعني التسديد أو التصكيك الذي يعني تحويل الموجودات العينية أو المنافع إلى صكوك قابلة للتداول و محتاج إلى بعض القيود والإجراءات لتحقيق الضوابط الشرعية التي تقوم على أساس ملكية المستثمر أصولا دائرة للدخل الذي يمثل عائد السند، كما أن هناك آلية مقبولة شرعاً منشأها توفر التحوط (الحماية والأمان) للعميل دون الضمان الممنوع شرعاً في المشاركات.

وتتنوع الصكوك المشروعة إلى صكوك الإجارة والسلم والمضاربة، وتحكم هذه الصكوك جملة من الضوابط الشرعية، كما أن لعملية التصكيك أطرافاً مختلفة لحماية حملة الصكوك وتيسير تداولها، مع الإشارة إلى أن صكوك الإجارة تتوفر لها قابلية التطبيق الملائم للمدة الطويلة عن طريق الأجرة المتغيرة التي تتفق مع الضوابط الشرعية وتوفر عائداً متغيراً لحامل الصك، والصكوك تحقق للشركات السيولة على وجه مشروع، كما أنها تتيح للبنك توظيف السيولة.

4. اشكال التورق:

1.4. التورق الفقهي (الفردى): عرفه المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي بأنه: " شراء سلعة في حوزة البائع وملكه بثمان مؤجل ثم يبيع المشتري السلعة بنقد لغير البائع للحصول على النقد الورق ". كما عرفته لجنة المعايير الشرعية المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية بأنه: " شراء سلعة بثمان أجل مساومة، أو مراجعة، ثم بيعها إلى غير من اشترت منه للحصول على النقد بثمان حال".

2.4. التورق المصرفي: يعرف التورق المصرفي على أنه: قيام المصرف أو المؤسسة المالية بترتيب عملية التورق للعميل بحيث يبيع المصرف السلعة وهي غالباً معدن من المعادن المتوفرة في الأسواق الدولية على العميل بثمان أجل، ثم يوكل العميل المصرف ببيع السلعة نقداً لطرف آخر ويسلم المصرف الثمن النقدي للعميل".

كما عرفه المجمع الفقهي الإسلامي، قيام المصرف بعمل نمطي يتم فيه بيع السلعة ليست من الذهب والفضة من الأسواق السلع العالمية أو غيرها على المستورق بثمان أجل، على ان يلتزم المصرف اما بشرط مكتوب في العقد صراحة أو بحكم العرف والعادة، بان ينوب عنه في بيعها الى مشتر آخر بثمان حاضر وتسليم ثمنها للمستورق"

3.4. الفرق بين التورق المصرفي والتورق الفقهي:

بالرغم من انهما يتفقان في الحصول على النقود عن طريق شراء سلع بالأجل وبيعها بالثمن الحال، الا انهما يختلفان من عدة أمور وهي: (تومي و شفيقة، 2014، صفحة 06)

- في التورق المصرفي المنظم يكون المصرف وكيلا عن المشتري في بيع السلعة التي اشتراها منه، ولولا وكالة المصرف بالبيع نقداً لما أقدم العميل على هذه المعاملة، ولو انفصلت الوكالة عن البيع الاجل لانهار هذا التمويل من أساسه، في حين ان البائع في التورق الفقهي لا علاقة له ببيع السلعة مطلقاً، ولا علاقة له بالمشتري الثاني".
- التورق الفقهي يجمع بين عقدين منفصلين عن بعضهما البعض، حيث يقوم العميل بشراء للسلعة مستوفية اركان البيع بالأجل، ثم تنتهي هذه العملية لتبدأ عملية أخرى منفصلة عنها تماماً، وهي بيع السلعة التي اشتراها بثمان حال، اما التورق المصرفي فان عملياته مرتبطة مع بعضها البعض، حيث يقوم المصرف باتفاقات سابقة على العملية، مع كل من جهة التي يشتري منها، و الجهة التي يبيع عليها، ليضمن استقرار السعر، و عدم تذبذبه، و بمجرد توقيع العميل على الأوراق تتم عملية البيع و الشراء و يدخل في ذمة العميل ديون، و يدخل في حسابه ثمن السلعة بالنقد.
- في التورق المصرفي المنظم يعلم البائع (البنك) بهدف العميل من التورق، وهو الحصول على النقود، في حين ان البائع في التورق الفقهي لا يعلم بهدف المشتري الأول من الشراء، وقد كانت البنوك الإسلامية في بداية نشأتها تمتنع عن اجراء بيع المراجعة للأمر بالشراء إذا علمت انه يريد بيع السلعة بقصد الحصول على النقود، وبناء على فتوى شرعية بذلك.
- في التورق الفقهي تدور السلعة دورتها العادية من المالك أصلي الى المتورق الى المالك جديد، ثم منه الى أطراف أخرى. اما التورق المصرفي المنظم فالسلعة قد ترجع الى الشركة التي باعها الى البنك.

4.4. التورق العكسي (بن تومي بدره، بوزيد شفيقة، 2014، الصفحات 10-11): المقصود بالتورق العكسي ويسمى أيضاً بالمراجعة العكسية، والصورة الشائعة لهذه المعاملة تقوم على ما يلي:

- توكيل العميل (المودع) المصرف في شراء سلعة محددة، وتسليم العميل للمصرف الثمن حاضراً.
- ثم يقوم المصرف بشراء السلعة من العميل بثمان مؤجل وبهامش ربح يجري الاتفاق عليه.

وتجري بعض المصارف هذه المعاملة في الوقت الحاضر تحت أسماء عديدة منها: المراجعة العكسية والتورق العكسي أو مقلوب التورق، والاستثمار المباشر والاستثمار بالمراجعة، ونحوها من الأسماء المحدثه أو التي يمكن أحداثها.

III. تجربة البنك الإسلامي الماليزي في التورق المصرفي:

تصنف ماليزيا ضمن البلدان الإسلامية التي تتميز منظومتها المصرفية بالازدواجية حيث تنشط فيها مؤسسات مصرفية إسلامية تخضع لمجموعة من القوانين والسياسات الخاصة التي تختلف عن القوانين التي تنظم عمل المؤسسات المصرفية الربوية. ويعد البنك الإسلامي الماليزي واحدا من المؤسسات المصرفية التي تعمل ضمن هذه المنظومة والذي كان أول بنك يتأسس بماليزيا ليعمل وفق ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، ومن خلال هذا المطلب، سنحاول إرساء أو التعريف ببنك الإسلامي الماليزي، وكذا التعرف على آلية التورق المصرفي بهذا البنك.

1. تعريف بنك الإسلام الماليزي:

1.1. نشأة بنك الإسلام الماليزي:

يعتبر بنك إسلام ماليزيا بيرهاد* أول بنك تم تأسيسه ليزاول نشاطها في مجال الصيرفة الإسلامية في دولة ماليزيا، حيث افتتح في 1 جويلية 1983، برأس مال قدر بحوالي 80 رينجت ماليزي، ويقع مقره الرئيسي بمدينة كوالالمبور. ومنذ تأسيسه، بدأ بنك إسلام ماليزيا ينمو سنة بعد أخرى إلى أن وصل حجم رأس ماله حتى نهاية ديسمبر 2010 إلى 2,5 مليار رينجت ماليزي، كما بلغ عدد فروعها 119 فرعا مصرفيا. لقد لعب مصرف إسلام ماليزيا دورا بالغا في تدعيم الصناعة المصرفية الإسلامية في دولة ماليزيا، و اعترافا بهذا الدور، تم منحه جائزة "Reder's Digest Platinum Award" باعتباره المصرف الأكثر ثقة في تقديم الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لمدة ثلاث سنوات متتالية 2009، 2010، 2011..

2.1. معلومات عن بنك إسلام ماليزيا:

- ✓ يعتبر أول بنك في ماليزيا يعرض مشتقات مالية من أجل إدارة الأصول والخصوم، وبغرض الاستثمار، وكان ذلك في شهر سبتمبر 2008.
- ✓ أصدر أول صندوق إسلامي لحماية رؤوس الأموال تحت مسمى "النجاح".
- ✓ توسع بنك إسلام ماليزيا، وذلك من خلال قيامه بافتتاح فروع في عدد من المحافظات خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى أكتوبر من سنة 2009.
- ✓ أول بنك في ماليزيا والقارة الآسيوية ككل يطلق بطاقته الائتمانية "الماستر كارد العالمية".

*Bank Islam Malaysia Berhad (BIMB)

2. آلية التمويل بالتورق المصرفي في بنك إسلام ماليزيا:

1.2. تعريف التورق المصرفي في مصرف إسلام ماليزيا:

تعتبر صيغة التورق المصرفي من بن الآليات التمويلية التي تبناها مصرف إسلام ماليزيا، وذلك لتلبية مختلف الاحتياجات التمويلية للعملاء المتعاملين معه وبصفة خاصة العملاء المحليين. ويعرف التورق المصرفي في بنك إسلام ماليزيا على أنه الآلية التمويلية التي يقوم من خلالها المصرف بشراء معدن مارجحة من السوق الدولية لمصلحة عميله الذي يقوم بدوره بشرائها منه بضمن يحدد في العقد، ويسدد وفق أقساط خلال فترة يتم الاتفاق عليها مسبقا، على أن يقوم المصرف وعن طريق عقد وكالة من العميل ببيع المعدن ثانية في السوق الدولية، وبهذا يحول الورق المحصل عليه إلى حساب العميل ليستفيد منه في تلبية احتياجاته.

2.2. مجال تطبيق التورق المصرفي في بنك إسلام ماليزيا:

لقد اختلفت تطبيقات صيغة التورق المصرفي من بنك إسلامي لآخر، وكانت تطبيقاتها في الغالب على السلع الدولية والمحلية، إضافة إلى اتخاذها كآلية لحل بعض المشاكل التمويلية التي تواجه مختلف العملاء لدى المصرف. وقد رأينا من خلال التعاريف السابق أن بنك إسلام ماليزيا، يطبق آلية التمويل بالتورق المصرفي عن طريق بيع السلع الدولية التي تضم المعادن على اختلاف أصنافها، والتي يجري عليها التعامل في الأسواق الدولية.

ويرجع اختيار البنوك الإسلامية لهذا النوع من السلع بالتحديد إلى كونها من السلع التي يتم فيها التعامل عالميا وبصفة يومية، إضافة إلى سرعة إتمام عمليات بيعها وشراؤها وخلوها من الشروط النظامية المطبقة على سلع غيرها، وكذا سهولة الإجراءات والتكاليف التي تميز أغلبية السلع الأخرى. ثم إن بنك إسلام ماليزيا يستخدم التمويل بالتورق المصرفي لتغطية البطاقة الائتمانية للعميل المخصصة للاستعمال الشخصي، حيث لا تطبق عليه أي نوع من التكاليف وإنما يستفيد إلغاء معدل الربح لمدة 20 يوما من تاريخ تعبئة البطاقة.

3.2. خطوات التمويل بالتورق المصرفي في بنك إسلام ماليزيا:

3.3.2. خطوات التورق بين المعادن:

- يطبق التمويل عن طريق التورق ببيع المعادن وفق مجموعة من الخطوات التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية (المشيقح، صفحة 134)
- ✓ يتقدم العميل بطلب لتمويل سلعة معينة وفق آلية التورق المصرفي، حيث يحصل المصرف على كل الوثائق المطلوبة لإتمام العملية.
 - ✓ يقوم المصرف بشراء السلعة المطلوبة (المعدن) من بورصة لندن للمعادن، وهذا عن طريق المضارب الأول.
 - ✓ يقوم المصرف ببيع المعن للعميل وفق عقد مارجحة، بضمن يتضمن قيمة السلعة مضافا إليها نسبة من الربح، على أن يتم تسديده في تاريخ لاحق متفق عليه.
 - ✓ يقوم العميل بتوكيل بنك إسلام ماليزيا عن طريق إبرام عقد وكالة، ببيع السلعة في السوق الدولية.
 - ✓ يقوم بنك إسلام ماليزيا ببيع المعدن إلى طرف آخر (مضارب ثاني) غير المضارب الأول.
 - ✓ يقوم البنك بتحويل ثمن بيع المعدل إلى حساب العميل لدى المصرف.
 - ✓ يقوم العميل بتسديد ما عليه اتجاه البنك على شكل أقساط.
- و الشكل رقم (1) يوضح آلية التورق المصرفي ببيع المعادن في بنك إسلام ماليزيا.

من خلال آلية التورق ببيع المعادن، الممارسة من طرف بنك إسلام ماليزيا، يتبين أن البنك يستفيد من نسبة الربح التي تنتج عن عقد المراجعة، إضافة إلى الأجر الذي يتقاضاه عن الوكالة^{*}، أما العميل فيتمكن من الحصول على السيولة النقدية من خلال حسابه بالبنك، وهذا لتلبية مختلف احتياجاته التمويلية.

2.3.2. التورق لتغطية بطاقة الائتمان:

أما التمويل بالتورق المصرفي لتغطية بطاقة الائتمان فيتم من خلال مجموعة من الخطوات نعرضها فيما يلي:

- ✓ يتم توقيع اتفاقية بين العميل والمصرف يعد فيها بشراء سلعة محددة من المصرف.
 - ✓ يقوم المصرف السلعة للعميل ببيعها آجلا، ويقوم العميل بتوكيل المصرف ببيع السلعة لطرف آخر.
 - ✓ يقوم المصرف باعتباره وكيلًا ببيع السلعة نفسها للتاجر الثاني آتيا.
 - ✓ يتم إيداع المبلغ في حساب العميل، ليصبح المبلغ الحد الائتماني للبطاقة.
- يسدد العميل أقساطا شهرية أو المبلغ كاملا في نهاية المدة حسب الإنفاق. الشكل رقم (2) يبين آلية التورق المصرفي لتغطية بطاقة الائتمان في مصرف إسلام ماليزيا.

IV. أهمية التورق المصرفي في إدارة السيولة:

بعد استحداث منتج التورق المصرفي قامت معظم المصارف الإسلامية وحتى النواذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية بتبني هذه الآلية لحل مختلف المشاكل التمويلية التي تواجه الأطراف المتعاملة في الساحة المصرفية. وقد كان لهذه الصيغة أهمية في المؤسسات المالية الإسلامية، سواء في استقطاب عملاء جدد، أو في استخدامها كآلية لحل مشكلة السيولة الفائضة لديها، ومن هذا منطلق، سوف نتناول أهمية هذه الآلية التمويلية لدى البنك الإسلامي الماليزي.

1. لمحة عن حجم التمويل بالتورق المصرفي خلال 2009-2013:

1.1. حجم التمويل بالتورق المصرفي خلال 2009-2013:

لقد كان التمويل بالتورق المصرفي من بين صيغ التمويل التي تبناها بنك إسلام ماليزيا حديثا، وكان ذلك سنة 2009، وفيما يلي سنلقي نظرة حول تطور حجم التمويل به خلال خمس سنوات، ووزنه ضمن سلة صيغ التمويل بالبنك و الجدول رقم (2) يوضح حجم التمويل بالتورق خلال 2009-2013. ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل رقم (3) الذي يوضح حجم التمويل بالتورق مقارنة بإجمالي التمويل في بنك إسلام ماليزيا خلال 2009-2013.

نلاحظ من خلال ما سبق أن حجم التمويل بالتورق المصرفي في بنك الإسلام ماليزيا كان ضئيلا في أول سنة من اعتماده كآلية للتمويل عام 2009 إذا ما تم مقارنته بإجمالي حجم التمويل، فقد بلغ 16.378.000 رينجت ماليزي، حيث لم يتعد وزنه 1,56%، أما في السنة الموالية 2010 فقد شهد ارتفاعا بنسبة معتبرة في حجم التمويل به مقارنة بالسنة السابقة، حيث قدر حجم التمويل بالتورق المصرفي حوالي 2.573.328.000 رينجت ماليزي، كما ارتفع وزنه إلى ما يقارب 21% وفي سنة 2011، ارتفع حجم التمويل بهذه الآلية في مصرف إسلام ماليزيا ما يقارب 3903.981.00 رينجت ماليزي، بوزن يصل إلى نسبة 26,81%

* تجدر الإشارة إلى أن مصرف إسلام ماليزيا، يحدد قيمة الأجر عن الوكالة، وتقدر بـ 50,00 رينجت ماليزي، بيانات متوفرة على موقع

المصرف. <http://www.bankislam.com.my/iem/package.aspx?tabs=3&mlink=persomalfinancing>

أما السنتان 2012 و 2013 وقد شهد تطور وتزايد ملحوظ بنسبة عالية حيث قدر حجم التمويل بالتورق المصرفي حوالي 7.530.581.000 و 10.752.579.000 على التوالي.

2.1. مقارنة بين حجم التمويل بالتورق المصرفي وصيغ التمويل بالمشاركة والإجارة:

تعد صيغ التمويل بالمشاركة من مضاربة ومشاركة*، من بين الأساليب الاستثمارية التي تعتمد على البنوك الإسلامية، على اعتبار أنها تمثل الأساس الذي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية، وهو المشاركة الغرم مع تحمل الغنم، ومن خلال الجدول الموالي نعرض حجم التمويل بصيغة المشاركة، وكذا التمويل بالإجارة. و الجدول رقم (3) يبين لنا حجم التورق مقارنة بصيغ التمويل بالمضاربة والإجارة خلال الفترة الممتدة من 2006-2013. ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل رقم (4) الذي يوضح حجم التمويل بالتورق مقارنة بالتمويل بالمضاربة والإجارة في بنك الإسلام ماليزيا خلال 2009-2013. من خلال ما سبق يمكن القول أن:

✓ حجم التمويل بالمضاربة في انخفاض مستمر، حيث قدر سنة 2006 بـ 213.16000 رينجت ماليزي، ووصل إلى 600000 رينجيت ماليزي سنة 2010، ليبقى ثابت خلال 2011 وباعتبار أن أجمالي حجم التمويل في زيادة مستمرة، فإن الوزن النسبي للتمويل بالمضاربة انخفض إلى 0,04% إلى أن انعدمت في سنة 2012، ويمكن القول عموما أن اعتماد بنك إسلام ماليزيا على المضاربة في هيكلها التمويلي ضعيف جدا، ويمكن أن نرجع سبب ذلك إلى المخاطرة العالية التي تتميز بها هذه الطبيعة.

✓ خلال سنة 2009، وبعد تبني آلية التورق من قبل بنك إسلام ماليزيا، نجد أن نسبة التمويل بالمضاربة إلى التمويل بالتورق منخفضة، حيث تمثل 5,33%، وانخفضت خلال السنوات الموالية على اعتبار أن حجم التمويل بالمضاربة بقي ثابتا في حين ارتفع التمويل بالتورق.

✓ حجم التمويل بالإجارة الأمر تقع جدا إذا تم مقارنته بالمضاربة، حيث بلغ سنة 2006 قيمة 320.974.000 رينجت ماليزي، لينخفض حجم التمويل بها سنة 2008 إلى 273.397.000 رينجت ماليزي، ثم عاد إلى الارتفاع في السنوات التالية ليصل إلى 345.763.000 رينجت ماليزي، أما وزن التمويل بالإجارة في سلة صيغ التمويل فنجد أنه يتناقص تدريجيا حتى يصل إلى 1,19% في سنة 2012 مع الإشارة فقط لوجود ارتفاعات طفيفة سنة 2007 و 2009.

بمقارنة حجم التمويل بالإجارة والتمويل بالتورق سنة 2009، نجد أن هذه النسبة مرتفعة جدا وتقدر بـ 189,73%، حيث يمثل حجم التمويل بالأولى تقريبا ضعف حجمه في الثاني، ثم تنخفض انخفاضا ملحوظا إلى 3,15% و 2,41% سنة 2012 و 2013 على التوالي، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع الكبير في حجم التمويل بالتورق.

2. وضعية السيولة في بنك إسلام ماليزيا في فترة 2006-2011:

تعتبر السيولة مؤشرا هاما للدلالة على قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والمحافظة على سمعتها الائتمانية، ومن ثم البقاء والاستمرار في أداء عملياتها المالية ومختلف أنشطتها. وتحظى السيولة باهتمام كبير من طرف البنوك الإسلامية، ذلك أن نقص سيولتها يمكن أن يعرضها الصعوبات في دفع مستحقاتها، كما أن ارتفاع السيولة يؤثر على ربحيتها.

* لن يتم إدراج التمويل بالمشاركة باعتبار أن بنك إسلام ماليزيا لم يقيم بإبرام أي عقد مشاركة بعد سنة 2007. وهذا ما بينه التقارير المالية للسنوات 2008-2009-2010-2011-2012-2013.

1.2. وضعية السيولة في بنك إسلام ماليزيا خلال 2009-2011:

فيما يلي الجدول رقم (3) الذي يبين وضعية السيولة في بنك إسلام ماليزيا خلال 2009-2011 وهي السنوات الثلاث التي تبني فيها البنك التمويل بالتورق ضمن هيكل التمويل. نستنتج أن بنك الإسلام ماليزيا عانى من نقص في السيولة خلال سنتي 2010 و2011، وهو الأمر الذي يضعف من قدرة البنك على تسديد التزاماته اتجاه العملاء عند الطلب.

2.2. دور التورق المصرفي في إدارة سيولة بنك إسلام ماليزيا:

بعد دراستنا لوضع السيولة في بنك إسلام ماليزيا توصلنا إلى أنه لا يتوفر على فائض في السيولة خلال السنوات الثلاث، وهذا يفسر على أن البنك يقوم بتوظيف واستثمار جزء كبير من أمواله، ودليل ذلك هو التنوع في استثمارات البنك بين صيغ مشاركة وبيع وإجارة... وغيرها من الأوراق المالية.

III- التقييم الشرعي لآلية التورق المصرفي في بنك الإسلامي الماليزي

تعتبر مطابقة المنتج المالي لأحكام الشريعة الإسلامية، وخلوه من المحاذير التي تدخله ضمن دائرة المعاملات المحرمة، الأساس الذي يميز منتجات الهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، من هذا المنطلق فإنه من المهم إجراء تقييم شرعي لمنتج التورق المصرفي المطبق في مصرف إسلام ماليزيا لمعرفة مدى توافقه مع توجيهات الشرع الحنيف.

1. قرار هيئة الرقابة الشرعية لبنك إسلام ماليزيا:

1.1. قرار الهيئة الشرعية للبنك المركزي الماليزي:

يعتبر البنك المركزي الماليزي "Bank Negara Malaysia"، الهيئة العليا في الجهاز المصرفي الماليزي حيث يقوم بدور الرقيب والمشرف على أنشطة مختلف المؤسسات المصرفية سواء كانت تقليدية أو إسلامية.

لقد قامت هيئة الرقابة الشرعية للبنك المركزي الماليزي بإصدار فتوى بجواز بيع التورق**، الذي تجرّبه البنوك الإسلامية العاملة بها في اجتماعها الـ51 بتاريخ 28 جويلية 2005، وقد جاءت هذه الفتوى استنادا إلى أن آيات القرآن الكريم (سورة البقرة)، أباحت البيع دون الربا، وعملا بالقاعدة الفقهية التي تفيد بأن الأصل في المعاملات الإباحة، ويستثنى من هذه القاعدة المعاملات التي ورد دليل بعدم جوازها. تجنب المعاملات الربوية، سواء كانت في مجال الديون وفوائد السندات من الربا المحرمة، كما تعتبر هذه الفوائد من أسباب حدوث الازمات الاقتصادية بصفة عامة والازمات في سوق الأوراق المالية (Malaysia، 2010، صفحة 95)

2.1. قرار هيئة الرقابة الشرعية لبنك إسلام ماليزيا:

يضم بنك إسلام ماليزيا هيئة للرقابة الشرعية تضم مجموعة من الفقهاء، حيث يتم تعيينها من قبل الجمعية العمومية للمصرف، تشرف هذه الهيئة على تطوير المنتجات التمويلية والاستثمارية التي تتفق وضوابط الشريعة الإسلامية، والقيام بمراجعة مختلف العقود، وإصدار الفتوى والحكم الشرعي بشأن ما يستجد خلال ممارسة مختلف أنشطته، وهذا قبل قيام مصرف بتنفيذها، إضافة إلى التأكد وبصفة دورية من مطابقة معاملات المصرف وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي ضمن حدود الفتاوى الصادرة عن الهيئة.

** قد أجازت بيع التورق آخذا برأي المذاهب الثلاثة، الحنفي والحنبلي والشافعي الذين أجازوا تطبيقه.

واستنادا للقرار المصدر من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك المركزي الماليزي حول بيع التورق، فقد أصدرت هيئة الرقابة الشرعية لبنك إسلام ماليزيا قرارا شرعيا يفيد بأن التمويل وفق صيغة التورق المصرفي يجوز شرعا، باعتباره حسب قرار الهيئة، يوافق أحكام المعاملات المالية الإسلامية، وقد بدأ رسميا العمل به من قبل المصرف سنة 2009.

3. قرارات المجامع الفقهية:

بعد استحداث التورق المصرف كآلية تمويلية اختلفت الآراء وتضاربت حول مدى مشروعيته واحترامه لضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، لتكون قرارات المجامع الفقهية الفاصلة في هذا الجانب ونذكر:

1.3. قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي سنة 1998:

جاء في قرار المجلس المجمع الفقهي الإسلامي سنة 1998 أن بيع التورق (الفقهي) جائز شرعا، حيث يقوم على شراء سلعة في صور البائع وملكه، بثمن مؤجل ثم يبيعه المشتري لغير البائع للحصول على النقد (الورق)، وقد اشترط المجمع أن لا يبيع المشتري السلعة بثمن أقل مما اشتراها به، وإلا وقع في بيع العينة والربا، وجاءت هذه الفتوى باعتبار أن الأصل في البيوع المحل ولأن الحاجة داعية له. (الإسلامي، 1998)

2.3. قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي سنة 2003:

جاء في قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي سنة 2003 أن التورق الذي تجر به البنوك والذي يقوم على "بيع سلعة من غير الذهب والفضة من أسواق السلع العالمية على المستورق بثمن آجل، مع التزام البنك ببيع السلعة على مشتري آخر بثمن الحاضر والتسليم الثمن للبائع"، غير جائز من الناحية الشرعية، وذلك بسبب (الإسلامي، 1998، صفحة 13)

يهدف المصرف من ورائها إلى الحصول على زيادة في مقابل ما يدفعه من تمويل وهذا يختلف عن التورق الحقيقي الذي أجيز في دورته المنعقدة في 1998، والذي يقوم على وجود قبض حقيقي للسلعة ودخولها في ضمانه، ويقوم ببيعها بعد ذلك لحاجته الخاصة، ولا يعتبر الفرق بين الثمنين زيادة مقابل التمويل المقدم مثل ما يحدث في التورق المصرفي.

- من خلال عرض مختلف آراء المجامع الفقهية الصادرة حول تمويل التورق الذي تقوم به البنوك الإسلامية، تبين أنها تقوم بحزمة هذا النوع من البيوع باعتباره مجرد وسيلة يتم من خلالها تسيط السلع للحصول على الأموال في الوقت الحالي، مقابل مال أكثر منه في وقت مستقبلي، وهذا الفرق بين الثمنين يمثل الربا المحرم بالقرآن والسنة النبوية الشريفة.

4. تقييم المصادقية الشرعية للتورق المصرفي وأثرها على الكفاءة الاقتصادية:

لقد جاءت قرارات المجامع الفقهية مؤكدة على أن التورق المصرفي لا يحقق المصادقية الشرعية نظرا لما له من آثار اقتصادية، وخدمة مصلحة طرف على حساب طرف آخر، وهذا ما جعله يصنف ضمن الحيل التي تعتمدها بعض المصارف الإسلامية. فعلى عكس البيع الذي يهدف إلى الربح، نجد التورق ذريعة لتحصيل النقد، لأن المتورق لا يريد الانتفاع من السلعة لأن الاستهلاك ولا بالاستثمار، وبهذا تكون زيادة للأجل المفروضة عليه دون مقابل، وهو الأمر الذي يدل بالتوارق منزلة الربا، ويجعله أسوأ من الربا لتحمل المتورق تكاليف البيع والشراء والقبض والحيازة والنتيجة أن التورق ليس وسيلة الكفاءة للحصول على السيولة. وباعتبار أن الأصل يكون التمويل تابعا للمبادلات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تغطية تكاليف التمويل، وهو ما قصده الشريعة من وجوب ربط التمويل بالتبادل، ولكن التورق يقلب القاعدة ويجعل المبادلات تابعة للتمويل ليصبح الهدف منها بسداد تكاليف التمويل وخدمة الديون، والنتيجة أن لا وجود لأي فرق بين النظام الإسلامي والنظام الربوي (السويلم، 2003، الصفحات 12-15).

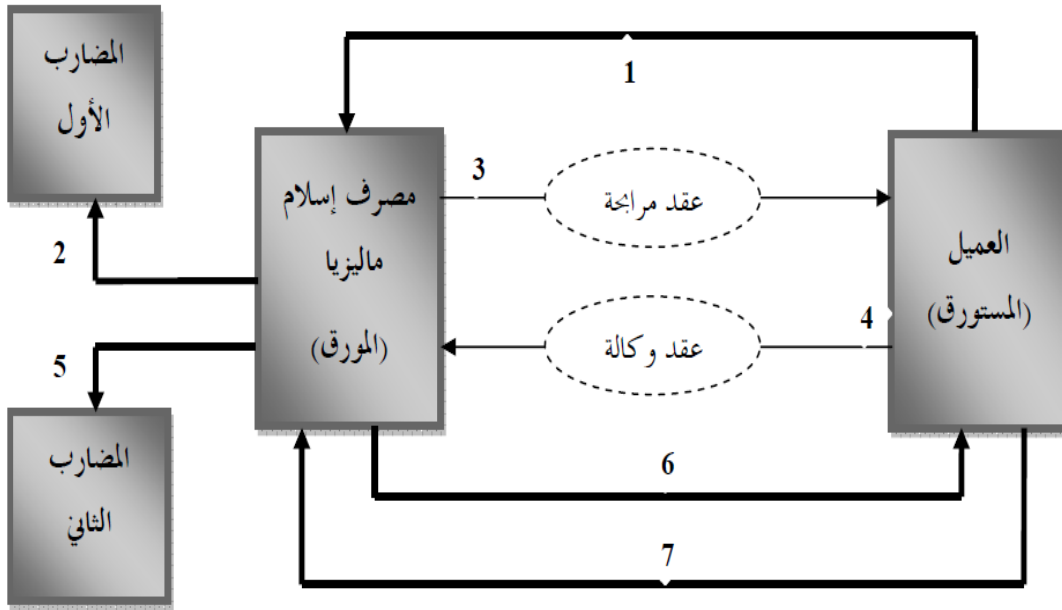
IV- الخلاصة:

لقد تبينت مختلف البنوك الإسلامية مفهوم الهندسة المالية، واستعانت بمختلف المنتجات المالية في تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية والاستثمارية لمختلف المتعاملين معها سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو حكومات، كما أن البنوك الإسلامية استفادت من مختلف المنتجات التي تطرحها المؤسسات الأخرى، كالمنتجات التأمينية، والرجوع للتجربة الماليزية في مجال الهندسة المالية، نجد أنها كانت تجربة ناجحة، واستطاعت أن تكون رائدة في مجال المالية الإسلامية إلى يومنا هذا.

حيث نجد بنك إسلام ماليزيا لوحده يستعين بأكثر من 50 منتج مالي في أداء مختلف أنشطة الاستثمارية والتمويلية، وبعد دراسة دراستنا تجربة بنك إسلام ماليزيا في التمويل بالتورق، استنتجنا أنها آلية فعالية في توظيف السيولة الفائضة لدى المصرف. وبعد دراسة تجربة المصرف الإسلامي الماليزي في التمويل بآلية التورق المنظم، توصلنا إلى أنها آلية فعالة في توظيف السيولة الفائضة لدى المصرف، رغم أنها لا تحوز على السلامة الشرعية؛ وهذا ما انعكس سلبيًا على كفاءة المنتج اقتصاديًا، فكان مجرد وسيلة من المصرف لتوفير النقد للمتعاملين؛ وبالنتيجة أصبح مجرد أداة تمويلية لا تختلف عما يطبق في البنوك التقليدية الربوية.

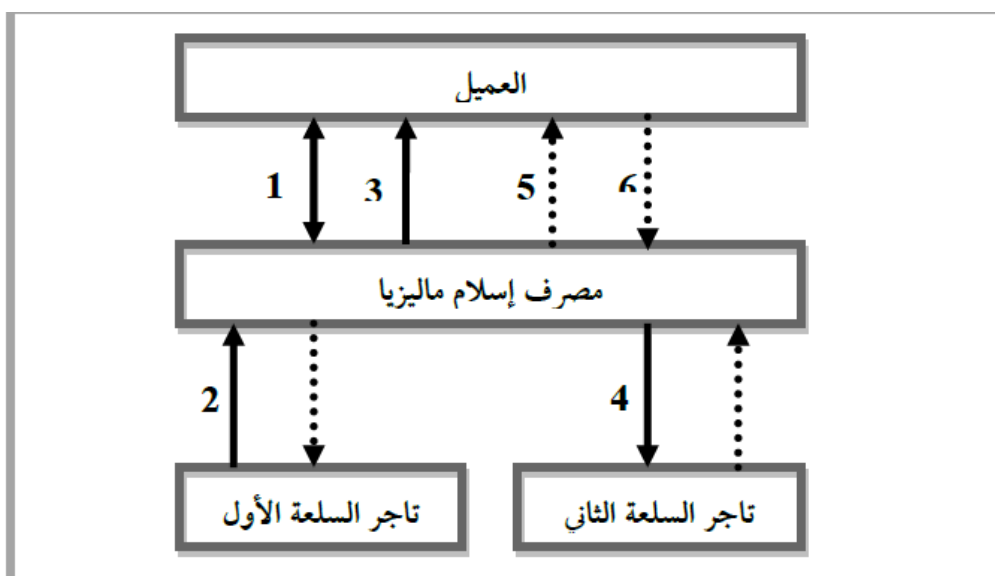
ملاحق:

الشكل 1: آلية التورق المصرفي ببيع المعادن في بنك إسلام ماليزيا



Source : <http://www.bankislam.com.my/en/Pages/ShariahConcept.aspx?tabs=3&mlink=PersonalFinancing>.

الشكل رقم 2: آلية التورق المصرفي لتغطية بطاقة الائتمان في مصرف إسلام ماليزيا



Sources: Bank Islam Malaysia Berhad, Application Of Shariah Contract In Bank Islam's Products And Services, shariah report, October 2010, p : 1

الجدول رقم 1: حجم التمويل بالتورق خلال 2009-2013 الوحدة: 1000 رينجت ماليزي

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التمويل بالتورق المصرفي	167.378	2.573.328	3.903.981	7.530.581	10.752.579
إجمالي التمويل	10.711.003	12.283.242	14.563.795	19.949.055	23.077.965
نسبة التمويل بالتورق إلى إجمالي التمويل	%1,56	%20,94	%26,81	%37,75	%46,59

المصدر: راجع التقارير المالية لبنك إسلام ماليزيا للسنوات 2009-2013.

الجدول رقم 2: حجم التورق مقارنة بصيغ التمويل بالمضاربة والإجارة خلال 2006-2013

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
10.752.579	3.530.581	3.903.981	2.573.328	167.378	-	-	-	حجم التمويل بالتورق
23.077.965	19.942.055	14.563.795	12.283.242	10.711.003	10.458.831	9.888.298	10.311.593	حجم إجمالي التمويل
-	-	6.000	6.000	8.934	9.249	18.150	21.316	حجم التمويل بالمضاربة
-	-	%0,04	%0,05	%0,08	%0,08	%0,18	%0,20	نسبة التمويل المضاربة إلى إجمالي التمويل
-	-	%0,15	%0,23	%5,33	-	-	-	نسبة التمويل بالمضاربة إلى التمويل بالتورق
258.659	237.516	318.529	345.763	317.567	273.397	342.234	320.974	حجم التمويل بالإجارة
%1,12	%1,19	%2,19	%2,81	%2,96	%2,61	%3,46	%3,11	نسبة التمويل بالإجارة إلى إجمالي التمويل
%2,41	%3,15	%8,16	%13,43	%189,73	-	-	-	نسبة التمويل بالإجارة إلى التمويل بالتورق

المصدر: راجع التقارير المالية لمصرف إسلام ماليزيا ما بين 2006-2013

الجدول رقم 3: نسب السيولة المصرف إسلام ماليزيا 2009-2013

2011	2010	2009	
3.846.942	2.862.281	8.430.872	نقدية جاهزة
25.846.798	27.294.378	18.896.319	شبه نقدية
29.693.790	30.156.659	27.327.191	إجمالي الأصول السائلة
27.249.799	27.837.198	25.968.651	إجمالي الالتزامات
%14,11	%10,29	%32,46	نسبة النقدية الجاهزة إلى الالتزامات
%108,96	%108,33	%105,23	نسبة التداول

المصدر: راجع التقارير المالية لبنك إسلام ماليزيا للسنوات 2009 و2010 و2011.

الإحالات والمراجع :

1. أ.د. منذر قحف، د. عماد بركات. (2005). التورق المصرفي في التطبيق المعاصر. مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل. جامعة الامارات العربية المتحدة. ص. 3. (تاريخ الاطلاع 2018/04/28) متاح على الرابط http://monzer.kahf.com/papers/arabic/at-tawaroq_al-masrafi_fee_at-tatbeeq_al-mu3asir - MAY 05.pdf
2. أ.د. ابراهيم فاضل الدبوي. (2009). التورق، حقيقته، انواعه (الفقهي المعروف والمصرفي المنظم). دولة الامارات العربية المتحدة: الدورة تاسعة عشر امارة الشارقة. ص. 2-3.
- (تاريخ الاطلاع 2018/04/28) متاح على الرابط <https://iefpedia.com/arab/?p=3485>
3. بن تومي بدر، بوزيد شفيقة. (2014). تطبيقات التورق المصارف الإسلامية: تجربة مصرف إسلام ماليزيا. المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة سطيف. ص: 6، 10، 11. (تاريخ الاطلاع 2018/04/28) متاح على الرابط <http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/938?mode=full>
4. خالد بن علي المشيق. (بلا تاريخ). التورق المصرفي عن طريق بيع المعادن. مجلة علوم الشريعة واللغة العربية وآدابها. ص. 134. (تاريخ الاطلاع 2018/04/28) متاح على الرابط <http://www.alifta.net/Fatawa/fatawaDetails.aspx?BookID=2&View=Page&PageNo=6&PageID=10799>
5. سامي بن إبراهيم السويلم. (25-27 أكتوبر 2003). التكافؤ الاقتصادي بين الربا والتورق. ندوة البركة الرابعة والعشرون، مكة المكرمة. ص. 12-15. (تاريخ الاطلاع 2018/04/30) متاح على الرابط <http://alwaei.gov.kw/site/Pages/ChildDetails.aspx?PageId=236&Vol=58>
6. قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، (1998)، برابطة العالم الإسلامي، في دورته الخامسة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة حول حكم التورق .
7. قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، (2003)، برابطة العالم الإسلامي، في دورته السابعة عشر بمكة المكرمة حول التورق كما تجرته المصارف في الوقت الحاضر .
8. Bank Negerra Malaysia.(2010). Shariah resolutions In Islamic Finance.ED2.p95. https://www.bnm.gov.my/microsite/fs/sac/shariah_resolutions_2nd_edition_EN.pdf(Visited 03/05/2018)